Sana'a University Journal of Human Sciences
مجلة جامعة صنعاء للعلوم الإنسانية
Vol. 5 | No. 1 | Page 423 – 443 |2026 |
https://journals.su.edu.ye/index.php/jhs
ISSN : 2958-8677

"The Role of the United Nations in Providing Humanitarian Assistance to the Yemeni Society"

Ali Yahya Ahmed Atef [1,*],

[1]Department of International Development and Gender, Gender Center - Sana'a University, Sana'a, Yemen.

***Corresponding author:** aliatef945@gmail. com

Keywords

1. United Nations
2. United Nations
3. Yemeni Society

Abstract:

The study aimed to identify the role of the United Nations in providing humanitarian assistance to the Yemeni society during the aggression against Yemen, as well as to uncover the obstacles it faces in delivering such assistance. The historical method was employed to trace the emergence, development, objectives, and principles of the United Nations, in addition to the content analysis method, which was applied to analyze scientific studies and both local and international reports related to the research topic. One of the most significant findings of the study is that the role of the United Nations in providing humanitarian assistance to the Yemeni society during the period of aggression against Yemen was weak. The research also revealed the existence of several obstacles that hindered the United Nations from delivering humanitarian aid effectively and positively across various fields. The study concluded with a set of recommendations and suggestions that could strengthen the role of the United Nations in providing assistance to the Yemeni society in the future, through addressing the identified obstacles, ensuring the continuation of international support for active civil society organizations on the ground, and working to protect them from polarization by all parties.

Sana'a University Journal of Human Sciences
مجلة جامعة صنعاء للعلوم الإنسانية
Vol. 5 | No. 1 | Page 424 – 443 | 2026
https://journals.su.edu.ye/index.php/jhs
ISSN : 2958-8677

دور هيئة الأمم المتحدة في تقديم المساعدات الإنسانية للمجتمع اليمني

علي يحيى أحمد عاطف [1]*

[1]قسم تنمية دولية ونوع اجتماعي ، مركز النوع الاجتماعي - جامعة صنعاء ، صنعاء ، اليمن.

*المؤلف: aliatef945@gmail. com

الكلمات المفتاحية

1. هيئة الأمم المتحدة
2. المساعدات الإنسانية
3. المجتمع اليمني

الملخص:

هدف البحث إلى التعرف على دور هيئة الأمم المتحدة في تقديم المساعدات الإنسانية للمجتمع اليمني في أثناء العدوان على اليمن، والكشف عن المعوقات التي تواجهها في تقديم تلك المساعدات، واستخدم المنهج التاريخي لرصد نشأة هيئة الأمم المتحدة وتطورها وأهدافها ومبادئها، ومنهج تحليل المضمون لتحليل الدراسات العلمية والتقارير المحلية والدولية المتعلقة بموضوع البحث، وكان من أبرز نتائج البحث: أن دور هيئة الأمم المتحدة في تقديم المساعدات الإنسانية للمجتمع اليمني خلال فترة العدوان على اليمن كان ضعيفًا، وأن هناك معوقات عديدة أعاقت هيئة الأمم المتحدة من تقديم المساعدات الإنسانية بشكل فعال وإيجابي بمختلف المجالات، وخلص البحث إلى تقديم عدد من التوصيات والمقترحات التي من شأنها تعزيز دور هيئة الأمم المتحدة في تقديم المساعدات المقدمة للمجتمع اليمني مستقبلًا، من خلال معالجة المعوقات التي بينها البحث، واستمرار الدعم الدولي لمنظمات المجتمع المدني الفاعلة بالواقع، والعمل على حمايتها من الاستقطاب من جميع الأطراف.

المقدمة:

أدى النزاع المسلح في اليمن إلى إحداث العديد من المشكلات التي تقوض السياج الطبيعي لحماية المجتمع اليمني، ومن هذه المشكلات التفكك الأسري، وضعف العلاقات الاجتماعية والإنسانية، وتدهور دور المؤسسات والمنظمات الاجتماعية والدينية والتعليمية والاقتصادية العامة منها والخاصة، مما أدى إلى انتشار الجوع والفقر والبطالة وانعدام الثقة والعنف والانقسام الحاد بين أفراد المجتمع.

وتلعب المنظمات الدولية التابعة لهيئة الأمم المتحدة دورًا مهمًا في تقديم المساعدات الإنسانية والاجتماعية للمجتمعات المتضررة من النزاع في مختلف الجوانب، مثل: توفير الغذاء، والرعاية الصحية والتعليمية، وحماية اللاجئين، وغيرها، من خلال تحديد الأهداف والفئات المستهدفة والوسائل المناسبة لتقديم وتنسيق وإدارة وتنظيم برامج تقديم المساعدات الإنسانية لأفراد المجتمع المتضررين من النزاع، وتقديم خدمات إيوائية وعلاجية، وتقديم خدمات في مجال التعليم والصحة، وذلك بالتنسيق مع المؤسسات العامة والمجتمعية من أجل توفير الأمن والأمان والاستقرار.

ويعد مكتب الأمم المتحدة في اليمن الذي يضم العديد من الوكالات والصناديق والبرامج المتخصصة التي تعمل على تنسيق جهود الإغاثة والتنمية في اليمن من يعول عليه في إدارة وتنظيم المساعدات الإنسانية المقدمة لأفراد المجتمع والأسر المتضررة والمحتاجة ضمن مناطق النزاع المسلح في اليمن، ولذا كان لا بد من معرفة دورها في إدارة وتنظيم المساعدات الإنسانية للمجتمع اليمني خلال فترة العدوان على اليمن، وكشف المعوقات التي تعوقها من إدارة وتنظيم تلك المساعدات من أجل الوقوف عليها ومحاولة وضع التدابير والمقترحات التي من شأنها الحد من تلك المعوقات، والإسهام في تفعيل المساعدات الإنسانية لأفراد المجتمع اليمني بشكل فعال.

مشكلة الدراسة وأسئلتها

في ضوء ما سبق، وبفعل العدوان على اليمن والحصار المفروض من قِبل دول التحالف منذ مارس 2015، يمرّ المجتمع اليمني بظروف إنسانية بالغة القسوة، حيث انعكست هذه الأوضاع على مختلف جوانب الحياة، وأدت إلى تدهور مستويات المعيشة في المجالات الصحية والتعليمية والاجتماعية والاقتصادية.

وفي مثل هذا السياق، يصبح للمنظمات الدولية، وفي مقدمتها هيئة الأمم المتحدة، دور محوري في التخفيف من حجم المعاناة الإنسانية والعمل على الحد من الآثار السلبية للأزمة؛ إذ إن المجتمع اليمني في ظل هذه التحديات بحاجة ماسة إلى تدخلات إنسانية وإغاثية عاجلة ومنظمة، تستهدف الأفراد والأسر المتضررة وتُسهم في إعادة بناء شبكات الدعم الاجتماعي.

وذلك في سياق الموضوع الذي يتناول بالدراسة والتحليل دور هيئة الأمم المتحدة في تقديم المساعدات الإنسانية للمجتمع اليمني، من حيث طبيعة هذا الدور، وحدود فاعليته، والتحديات والمعوقات التي حالت دون تحقيقه للنتائج المرجوة.

وبناءً على ذلك، تتمثل مشكلة البحث في التساؤلات الآتية:

ما دور هيئة الأمم المتحدة في تقديم المساعدات الإنسانية للمجتمع اليمني في أثناء فترة العدوان؟ وما مدى فاعلية هذا الدور؟

ما أبرز المعوقات التي تواجه هيئة الأمم المتحدة في تقديم المساعدات الإنسانية للمجتمع اليمني خلال فترة العدوان؟

ما الحلول المقترحة لتجاوز هذه المعوقات؟

أهداف الدراسة

هدف البحث إلى ما يلي:

1. التعرف على نشأة هيئة الأمم المتحدة وأهدافها ومبادئها، واستجلاء طبيعة نشاطاتها وأدوارها في المجال الدولي.
2. تحليل الدور الذي تضطلع به هيئة الأمم المتحدة في تقديم المساعدات الإنسانية للمجتمع اليمني خلال فترة العدوان، وتقييم مدى نجاحها في أداء هذا الدور.
3. الكشف عن أبرز المعوقات التي واجهت هيئة الأمم المتحدة في تقديم المساعدات الإنسانية للمجتمع اليمني في أثناء فترة العدوان، واستقصاء السبل والآليات الممكنة للتغلب على تلك المعوقات.

أهمية الدراسة

تكمن أهمية البحث في الوقوف أمام دور هيئة الأمم المتحدة في مواجهة تردي الوضع الإنساني والمعيشي للمجتمع اليمني؛ نظرًا لانتشار ظاهرة الفقر والعوز والبؤس الإنساني، من خلال الكشف عن دور هيئة الأمم المتحدة في إدارة وتنظيم المساعدات الإنسانية للمجتمع اليمني في أثناء العدوان، ومعرفة المعوقات التي تعوقها من القيام بدورها الإنساني على أكمل وجه، ويمكن تلخيص أهمية البحث في النقاط الآتية:

- تزويد الجهات المختصة من الجانب الحكومي ومن جانب المنظمة بمعلومات عن مستوى دور هيئة الأمم المتحدة في تقديم وإدارة المساعدات الإنسانية المقدمة للمجتمع اليمني.
- إمكانية الاستفادة من نتائج هذا البحث، في معالجة جوانب القصور من قبل هيئة الأمم المتحدة في تقديم المساعدات الإنسانية للمجتمع اليمني.
- قد يفسح البحث المجال أمام الباحثين لإجراء دراسات وبحوث أخرى تهتم بجوانب أخرى.

حدود الدراسة ومحدداتها

تحدد البحث بالحدود الآتية:

- الحدود الموضوعية: دور هيئة الأمم المتحدة في تقديم المساعدات الإنسانية.
- الحدود المكانية: الجمهورية اليمنية.
- الحدود الزمنية: 2022/2021م.

التعريفات الاصطلاحية والإجرائية اشتمل البحث على المصطلحات الآتية:

- الدور: هو مجموعة من الأعمال والأنشطة والفعاليات الهادفة التي تقوم بها المنظمة لتحقيق غرض معين (سائد، 2013، ص25).
- المساعدات الإنسانية: تعرف أنها تقديم الدعم المادي والمعنوي من جماعات رسمية أو غير رسمية للفرد بقصد رفع روحه المعنوية وحمايته من الآثار النفسية السيئة لأحداث الحياة الضاغطة (عبد الهلول والمحيسين، 2018، 13).

ويقصد بإدارة وتنظيم المساعدات الإنسانية إجرائيًا أنها قدرة هيئة الأمم المتحدة على الإشراف وإدارة وتنظيم برامج وأنشطة المساعدات الإنسانية التي تقدم للمجتمع

اليمني من قبل المنظمات الدولية فترة العدوان ومدى فاعليتها.

- هيئة الأمم المتحدة: هي منظمة دوليّة تأسّست في الرّابع والعشرين من أكتوبر لعام (1945) إبان الحرب العالميّة الثانية، وتهدف إلى تحقيق الأمن والسّلم الدوليين، ومقرّها الدّائم في نيويورك.

منهجية الدراسة وإجراءاتها

في سبيل إنجاز البحث استخدم الباحث المنهج التاريخي لرصد نشأة هيئة الأمم المتحدة وتطورها وأهدافها ومبادئها، واستخدم منهج تحليل المضمون لرصد دور هيئة الأمم المتحدة في تقديم وتنظيم المساعدات الإنسانية المقدمة للمجتمع اليمني من خلال تحليل الدراسات والأبحاث العلمية والتقارير المحلية والدولية، التي تناولت موضوع البحث الحالي بصورة مباشرة أو غير مباشرة

الدراسات السابقة:

سعت دراسة سارة فولستيك (2022) إلى التعرف على مستوى الاستجابة الإنسانية في اليمن فترة الحرب من عام 2015 وحتى عام 2020، واعتمدت على البحوث المكتبية، واستعرضت بعض المؤلفات، وأجرت مقابلات شبه منظمة، وتوصلت إلى العديد من النتائج منها: أن الجهود المنسقة التي يبذلها العالم لمساعدة اليمنيين في مجابهة ظروف الحرب التي طال أمدها تُنفذ بشكل أعمى.

وهدفت دراسة عبد الحميد البقري (2020) إلى التعرف على طبيعة وحقيقة الأدوار المختلفة التي اضطلعت بها الأمم المتحدة حيال الأزمة اليمنية، من خلال التركيز على دور الأمم المتحدة بأبعاده المختلفة في الأزمة، وطبيعة هذا الدور، واستخدمت المنهج الوصفي التحليلي والمنهج التاريخي، وتوصلت إلى العديد من النتائج منها: أن مواثيق وعهود الأمم المتحدة انتقائية التطبيق، وأن قرار العالم مرهون بمزاج الدول الخمس دائمة العضوية، وأن سلوك الأمم المتحدة في اليمن قد أسهم في إطالة الأزمة والحرب وعقّد مسار الحل.

وسعت دراسة بوفاتح بوبكر وبوزيداوي عبد الحق (2020) إلى التعرف على مدى إسهام الأمم المتحدة في حماية اللاجئين في الجزائر، والتعرف على الآليات المتبعة في حماية اللاجئين من قبل الأمم المتحدة، واعتمدت على المنهج التاريخي والمنهج الوصفي التحليلي، وتوصلت إلى العديد من النتائج منها: أن بعثة الأمم المتحدة عملت على الاجتماع بكبار المسؤولين في لجنة الصليب الأحمر ومفوضية الأمم المتحدة للاجئين وبرنامج التغذية العالمي لتناقش معهم المسائل الإنسانية المتصلة بالنزاع.

وهدفت دراسة أحمد الحسني (2017) إلى التعرف على دور مجلس الأمن وطريقته في معالجة الأزمة اليمنية، واستخدمت المنهج الوصفي التحليلي، وتوصلت إلى عدد من النتائج منها: أن الأزمة اليمنية ذات أبعاد إقليمية ودولية، وأن هناك صعوبة اتفاق بين الأطراف المتنازعة في الداخل اليمني، وأن العامل الخارجي يؤثر في نجاح دور مجلس الأمن بشكل كبير في حل الأزمة.

وتناولت دراسة جابر الذهب (2016) الأدوار والأنشطة التي قامت بها الأمم المتحدة في تسوية الأزمة اليمنية، والوقوف على التحديات التي واجهت الأمم المتحدة فيها، وتقديم استراتيجية مقترحة لتفعيل دورها في حل الأزمة اليمنية، واستخدمت المنهج التاريخي والمنهج الوصفي، وتوصلت إلى عدد من النتائج منها: أن تهاون الأمم المتحدة بالإشراف على المرحلة الانتقالية قاد إلى تفجير النزاع المسلح في اليمن واستمرار النزاع، وأن الأمم المتحدة بذلت جهودًا لحل الأزمة ولكنها محدودة.

وهدفت دراسة (Shankao Hisham, 2012) إلى التعرف على دور الأمم المتحدة في حفظ السلام والأمن الدوليين، وأسباب فشل منظمة الأمم المتحدة في حفظ السلام والأمن ولا سيما في الدول النامية، وتوصلت إلى العديد من النتائج منها: أن الأمم المتحدة اتخذت إجراءات عديدة لحماية حقوق الإنسان، ومنها تشكيل المحكمة الجنائية الدولية لمحاكمة كبار مجرمي الحرب.

وتناولت دراسة سدي عمر (2010) كيف يمكن لمنظمة الأمم المتحدة في مواجهاتها للعدوان أن تكون عادلة وصارمة، من خلال التعرف على آليات منظمة الأمم المتحدة للحد من جريمة العدوان، واستخدمت المنهج الوصفي التحليلي، وتوصلت إلى العديد من النتائج منها: أن منظمة الأمم المتحدة لعبت دورًا مهمًا في مواجهة العدوان وأحيانًا تعجز عن القيام بواجبها في مواجهة العدوان، إلا أن إخفاقات منظمة الأمم المتحدة في مواجهة العدوان أكثر بكثير من نجاحاتها.

أوجه الاستفادة من الدراسات السابقة:

تناولت الدراسات السابقة موضوعات تتعلق بدور المنظمات التابعة لهيئة الأمم المتحدة في معالجة موضوعات تتعلق بالوضع الإنساني في العديد من الدول ولا سيما الدول المتضررة من الحروب والنزاعات، وقد استفاد الباحث من الدراسات السابقة التي عرضها في العديد من الجوانب، منها: تحديد مشكلة البحث وتساؤلاته، واختيار منهجية البحث، والحصول على مختلف البيانات والمعلومات ذات الصلة وطريقة عرضها، وبيان تقسيمات البحث.

هيكل البحث:

قُسم البحث إلى أربعة مباحث رئيسة، يبين المبحث الأول نشأة هيئة الأمم المتحدة وتطورها ومبادئها والأهداف التي تسعى إلى تحقيقها، ويتناول المبحث الثاني طبيعة هيئة الأمم المتحدة ونشاطاتها، ويعرض المبحث الثالث دور هيئة الأمم المتحدة في تقديم وتنظيم المساعدات الإنسانية المقدمة للمجتمع اليمني خلال فترة محددة، في حين يتناول المبحث الرابع المعوقات التي تعوق هيئة الأمم المتحدة من تقديم وتنظيم المساعدات الإنسانية المقدمة للمجتمع اليمني، ويخلص البحث إلى تقديم ملخص للنتائج والتوصيات والمقترحات ذات الصلة، ثم يدون المراجع التي استعان بها.

المبحث الأول: نشأة هيئة الأمم المتحدة وتطورها

تعرف هيئة الأمم المتحدة أنها منظمة دولية تأسست في تاريخ الرابع والعشرين من أكتوبر عام (1945) بعد الحرب العالمية الثانية، وتهدف إلى تحقيق الأمن والسلام الدوليين، وتعرف هيئة الأمم المتحدة أنّها منظمة عالمية تضم في عضويتها مجموعة من دول

العالم المستقلة، وتأسست في مدينة سان فرانسيسكو وكاليفورنيا، وذلك من خلال مؤتمر عرف باسم (دومبارتون أوكس) الذي عقد في واشنطن، وتكونت هيئة الأمم المتحدة لأول مرة من (51) دولة ثم تزايدت عبر السنين، وتكمن البدايات الأولى لتأسيس هيئة الأمم المتحدة في الآتي:

1- ميثاق الأطلسي عام 1941م، الذي صدر عن الرئيس الأمريكي (روزفلت) ورئيس الوزراء البريطاني (تشرشل)، حيث أكدّ هذا الميثاق على تأسيس تنظيم دولي يحفظ السّلام والأمن الدولي في العالم.

2- مؤتمر موسكو عام 1943م، وحضره كل من الاتّحاد السوفيتي وبريطانيا والولايات المتّحدة والصّين، وأصدرت هذه الدول بيانًا دعت فيه إلى إنشاء تنظيم دّولي ويحق للدول الأخرى الانضمام لها.

3- مؤتمر واشنطن عام 1944م، الذي حضره ممثلون من الاتّحاد السوفيتي والولايات المتحدة وبريطانيا والصين، وأكدوا فيه بنية الأمم المتحدة وأهدافها وأجهزتها وتشكيلها.

4- مؤتمر سان فرانسيسكو عام 1945م، الذي وُضع فيه ميثاق الأمم المتحدة (القريناوي، 2008، ص28).

وقد أسهمت الحروب والحركات الاستقلالية وإنهاء الاستعمار في زيادة عدد الأعضاء في الأمم المتحدة، حتى أصبحت تضم الأمم المتحدة (193) عضوًا يمثلون دولهم من كل أنحاء العالم، وتعتبر العضوية في منظمة الأمم المتحدة متاحة لكل الدول المحبة للسلام التي تقبل بالالتزامات الواردة في ميثاق الأمم المتحدة، والقادرة على تنفيذها (السمو، 2016).

ويصف ميثاق الأمم المتحدة بشكل حاسم وظيفة الأمم المتحدة، ويتكون الميثاق من مئة وإحدى عشرة مادة موزعة على تسعة عشر فصلًا، تسبقها ديباجة تتضمن أهداف المنظمة ومبادئها، ورغم أن الميثاق هو اتفاقية لإنشاء هيئة الأمم المتحدة، فإن له من الخصائص ما يميزه عن بقية الاتفاقيات، مما جعل من ميثاق الأمم المتحدة أعلى مراتب المعاهدات الدولية (الأمم المتحدة: معلومات وحقائق، 2022).

- **أهداف هيئة الأمم المتحدة:**

حددت حكومات الدول المجتمعة في سان فرانسيسكو أهداف الأمم المتحدة ومبادئها في المادة الأولى بأربعة أهداف رئيسة (الأمم المتحدة: معلومات وحقائق، 2022):

1. الحفاظ على الأمن والسلام الدوليين.
2. تنمية العلاقات الدولية على أساس احترام المبدأ الذي يقضي للشعوب بحقوق متساوية ويعطيها حق تقرير مصيرها.
3. تحقيق التعاون الدولي لحل المشكلات الدولية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والإنسانية.
4. تعزيز احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية للناس جميعًا دون تمييز بسبب الجنس أو اللغة أو الدينية، وجعل المنظمة مركزًا لتنسيق أعمال الدول لتحقيق هذه الغايات المشتركة.

مبادئ هيئة الأمم المتحدة:

تتمثل مبادئ المنظمات الدولية بحسب الميثاق في الآتي (مصطفى، 2015م، ص230):

1. مبدأ المساواة بين جميع أعضائها.
2. التزام الأعضاء بما يترتب عليهم في الميثاق.
3. فض المنازعات بالوسائل السلمية.
4. الحفاظ على سيادة الدول.
5. الامتناع عن التهديد باستعمال القوة ضد سلامة الأراضي أو الاستقلال السياسي لأي دولة.
6. تقديم الأعضاء العون للأمم المتحدة في أي عمل تتخذه على وفق هذا الميثاق.
7. العمل على التزام الدول غير الأعضاء في الأمم المتحدة بهذه المبادئ بقدر ما تقتضيه ضرورة حفظ السلام والأمن الدوليين.

المبحث الثاني: طبيعة هيئة الأمم المتحدة ونشاطاتها

تعتبر هيئة الأمم المتحدة منظمة عالمية حكومية قدمت جهودًا رائدة في مختلف المجالات، عن طريق استعمالها لأجهزة مختلفة حتى تتمكن من إدارة وتنظيم مهامها ونشاطاتها المنوطة بها، ولتبيان هذه الجهود الرامية في معالجة الوضع الإنساني، سأتناول في هذا المبحث عرضًا للمنظمات الدولية التابعة لهيئة الأمم المتحدة التي تشرف عليها وتوضيح طبيعة نشاطاتها ومهامها ووظائفها من أجل تحقيق أهدافها، ومن أهم تلك المنظمات ما يلي:

1. **منظمة الهجرة الدولية:** أنشئت منظمة الهجرة الدولية في عام 1951، وهي المنظمة الحكومية الدولية الرائدة في مجال الهجرة، وتعمل المنظمة عن كثب مع الشركاء الحكوميين الدوليين وغير الحكوميين، واعتبارًا من سبتمبر 2016م أصبحت المنظمة الدولية للهجرة وكالة تابعة للأمم المتحدة، وتعمل المنظمة مع 174 دولة من الدول الأعضاء و8 دول تحمل صفة عضو مراقب، ولها مكاتب في أكثر من 100 بلد، وذلك للمساعدة في ضمان الإدارة المنتظمة والإنسانية للهجرة وتعزيز التعاون الدولي بشأن قضايا الهجرة والمساعدة في البحث عن حلول عملية لتقديم المساندة الإنسانية للمهاجرين المحتاجين والنازحين داخليًا (رشيدة، 2018، 45).

2. **مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية:** أنشئ مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية في عام 1991 بوصفه إحدى الهيئات في أمانة الأمم المتحدة، وهو يدعم تعبئة وتمويل وتنسيق الإجراءات الإنسانية في الاستجابة لحالات الطوارئ المعقدة والكوارث الطبيعية، ويرأس منسق شؤون الإغاثة الطارئة مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، ويشرف على تنسيق المساعدة الإنسانية المقدمة من الأمم المتحدة لحالات الطوارئ المعقدة والكوارث الطبيعية، ويعمل منسق شؤون الإغاثة في حالات الطوارئ أيضًا كمنسق مركزي لأنشطة الإغاثة الحكومية الدولية وغير الحكومية، وتعود العلاقة بين المفوضية ومكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية إلى أوائل التسعينيات، وهي علاقة واسعة النطاق، تشمل المشاركة في نهج المجموعات الخاص بالأمم المتحدة لأزمات النزوح الداخلي لوضع آليات مشتركة للتنسيق الإنساني، فضلًا عن آليات جديدة للتمويل الإنساني (مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، 2021).

3. **المفوضية السامية للأمم المتحدة لحقوق الإنسان:** إن مكتب المفوضية السامية للأمم المتحدة لحقوق الإنسان هو أحدث أجهزة الأمم المتحدة الرئيسة المكلفة بتعزيز وحماية حقوق الإنسان وتطويرها، ولتحقيق هذا الهدف، يركز المكتب على ثلاثة مجالات رئيسة هي: وضع المعايير والمراقبة والتنفيذ على الأرض، وتعمل المفوضية السامية للأمم المتحدة لحقوق الإنسان أيضًا كأمانة للعناصر الثلاثة الأخرى في منظومة حقوق الإنسان في الأمم المتحدة، وهي: مجلس حقوق الإنسان وحوالي (40) خبيرًا مستقلًا في مجال حقوق الإنسان واللجان التي تراقب تنفيذ المعاهدات الرئيسة الدولية لحقوق الإنسان، وتتحمل المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين مسؤولية إدماج حقوق الإنسان في جميع مجالات عملها، كما تسعى المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين إلى العمل بشكل خاص مع المفوضية السامية لحقوق الإنسان لاكتساب الخبرة في مجال إدماج حقوق الإنسان في عملها، بما في ذلك كيفية إدارة البرامج القائمة على حقوق الإنسان، كما تعمل المفوضية على تنسيق جهود حشد الدعم مع مكتب المفوضية السامية للأمم المتحدة لحقوق الإنسان، وهي تقوم أحيانا بإدارة أنشطة الدعوة المشتركة للمجموعات أو الأفراد الذين تعنى بهم المنظمتان، لا سيما في البلدان التي توجد فيها منظمة حقوق الإنسان (بوفاتح بوبكر وبوزيداوي عبد الحق، 2020).

4. **برنامج الأمم المتحدة الإنمائي:** يعتبر البرنامج شبكة التنمية العالمية التابعة للأمم المتحدة التي تدعو إلى التغيير وحصول الدول على المعرفة والخبرة والموارد لمساعدة الشعوب على بناء حياة أفضل، وتنتشر مكاتب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في 166 بلدًا، وتتعاون مع هذه البلدان لمساعدتها في تطبيق الحلول التي أوجدتها لمواجهة تحديات التنمية العالمية والوطنية، وهو مسؤول عن الأنشطة التنفيذية للتخفيف من الكوارث الطبيعية، والوقاية منها والتأهب لها، وعند حدوث حالات طوارئ يقوم المنسقون المقيمون لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي بتنسيق جهود الإغاثة، وإعادة التأهيل على المستوى الوطني (تقرير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2021).

5. **صندوق الأمم المتحدة للسكان:** أنشئ عام 1969، وهو أكبر مصدر دولي لمساعدة السكان، وتُوجه حوالي ربع مجموع الأموال إلى البلدان النامية من خلال الصندوق الذي يعمل في ثلاثة مجالات رئيسة هي: قضايا الصحة الإنجابية لكل من الرجال والنساء، بما في ذلك تنظيم العائلة، والسكان والتنمية، والوقاية من الأمراض المنقولة جنسيًا كالإيدز، ويقدم الصندوق الدعم للبلدان لاستخدام البيانات السكانية في صياغة السياسات والبرامج الهادفة إلى الحد من الفقر، ووقع صندوق الأمم المتحدة اتفاقية تعاون مع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في يونيو 1995 للمساعدة في تقييم احتياجات اللاجئين في مجال الصحة الإنجابية، والدعوة إلى اتخاذ تدابير لمنع العنف الجنسي وتوفير الحماية منه، ودمج المعلومات المتعلقة بالإيدز وغيره من الأمراض المنقولة جنسيًا في الخدمات الصحية للمفوضية،

وتتعاون الوكالتان في تقديم المشورة للمراهقين بشأن الأمراض المنقولة جنسيًا والصحة الإنجابية.

6. **منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف)**: تهتم منظمة اليونيسف بالدفاع عن حقوق الطفل، وأنشئت في عام 1946 لتوفير الطعام والرعاية الصحية في حالة الطوارئ للأطفال في البلدان التي تدمرت جراء الحرب العالمية الثانية، وقد ساعدت اليونيسف ملايين الأمهات والأطفال الضعفاء في جميع أنحاء العالم، وتعمل المنظمة التي تتخذ من نيويورك مقرًا لها في حوالي 200 بلد في أنحاء العالم، كما توفر اليونيسف المساعدة الإنسانية والإنمائية للأمهات والأطفال الضعفاء، وتركز على خمسة مجالات رئيسة هي: مجال بقاء الطفل ونمائه، ومجال التعليم الأساسي والمساواة بين الجنسين، ومجال حماية الطفل، ومجال الأطفال المصابين بفيروس نقص المناعة المكتسبة/الإيدز، ومجال حشد التأييد والشراكات بشأن حقوق الإنسان (مصطفى، 2015، 65)، وتعد الالتزامات الأساسية إزاء الأطفال في مجال العمل الإنساني هي سياسة اليونيسف وإطار عملها الأساسي للعمل الإنساني، وتكمُن في صميم عملها حقوق الأطفال المتأثرين بالأزمات الإنسانية، وتعمل على تعزيز المساواة والشفافية والمسؤولية والنهج القائم على النتائج لإتاحة العمل الإنساني الجماعي في الوقت الملائم.

7. **منظمة الأغذية والزراعة:** يمثل برنامج الأغذية العالمي وكالة الأمم المتحدة الرائدة في مكافحة الجوع في العالم، وهو المسؤول عن توزيع الأغذية على الملايين من المحتاجين، بما في ذلك اللاجئون والنازحون داخليًا والعائدون، وفي حالات الطوارئ يقدم البرنامج الغذاء في الأماكن التي تحتاج إليه وينقذ حياة ضحايا الحرب والصراع المدني والكوارث الطبيعية، وتقع على عاتق البرنامج مسؤولية حشد الغذاء والموارد المالية الضرورية لإدارة عمليات إطعام اللاجئين في إطار العمليات التي تشرف عليها مفوضية شؤون اللاجئين، أما منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة فتقوم بمساعدة الفلاحين في إعادة ترتيب شؤونهم بما يضمن استمرار إنتاج الغذاء في أعقاب الفيضانات وتفشي الأمراض وما يماثلها من الحالات الطارئة، ويصدر نظام المعلومات والتحذير المبكر التابع لمنظمة الأغذية والزراعة تقارير شهرية بشأن حالة الغذاء في العالم، فضلًا عن تحذيرات خاصة موجهة للحكومات ومنظمات الإغاثة عن البلدان التي يهددها نقص الغذاء (منظمة الأغذية والزراعة / الفاو، 2022).

8. **منظمة الصحة العالمية** (WHO): هي السلطة الرئيسة للتوجيه والتنسيق داخل منظومة الأمم المتحدة بشأن العمل الصحي الدولي، وتم تكليف المنظمة بمنع الأوبئة، والقضاء عليها، وتحسين الظروف الغذائية والصحية والبيئية والنظافة للأشخاص في جميع أنحاء العالم، كما توفر الإغاثة الطبية الطارئة بناء على طلب الحكومات، وتقدم الخدمات للمجموعات من ذوي الاحتياجات الخاصة، وتهتم منظمة الصحة العالمية بمعالجة المرضى، حيث تنسق منظمة الصحة العالمية الاستجابة العالمية لحالات الطوارئ الصحية الإنسانية بجميع أنواعها، بدءًا من تفشي الأمراض إلى النزاعات إلى الكوارث الطبيعية، فمنظمة الصحة العالمية مسؤولة عن توفير

القيادة في المسائل الصحية العالمية، وتشكيل جدول أعمال البحوث الصحية، ووضع القواعد والمعايير، وتوضيح خيارات السياسة المسندة بالبينات، وتوفير الدعم التقني للبلدان ورصد الاتجاهات الصحية وتقييمها (تقرير البنك الدولي، 2021).

المبحث الثالث: دور منظمة الأمم المتحدة في تقديم المساعدات الإنسانية باليمن

1) يعتبر الوضع في اليمن مقلقًا على نحو لا يُحتمل؛ إذ يعد اليمن واحدًا من أكثر بلدان العالم تعرضًا لمخاطر تغير المناخ والكوارث الطبيعية، ونتيجة للنزاع المسلح والعدوان على اليمن والحصار الذي تفرضه دول العدوان منذ شهر مارس 2015، فإن المجتمع اليمني يعيش ظروفًا صعبة، ويعاني من تدني مستويات الحياة في جميع المجالات، وقد أسهمت هيئة الأمم المتحدة في اليمن في إدارة وتنظيم المساعدات الإنسانية المقدمة للمجتمع اليمني في أثناء العدوان على اليمن من خلال جوانب عديدة، ويمكن توضيحها على وفق المؤشرات التالية:

2) **مؤشرات المساعدات الإنسانية للوكالات الإغاثية:** أشار تقرير المجلس الدنماركي للاجئين ومجموعة الحماية (2020) إلى أن جهات العمل الإنساني تواصل تقديم المساعدات للأشخاص المتضررين في المجتمع اليمني، والحد من المعاناة الإنسانية في ظل التدهور الاقتصادي، والنزاع المسلح، وانعدام الأمن، والعوائق البيروقراطية، وأشار التقرير إلى تقديم الدعم إلى ملايين الأشخاص، والوصول إلى متوسط قدره 3.9 ملايين شخص شهريا بالمساعدات الإنسانية، وأنه خلال الستة الأشهر الأولى من عام 2021م، قدمت نحو 170 منظمة إنسانية المساعدات إلى ما يقدر بنحو 61.11 مليون شخص شهريًا، في حين ظل عدد الأشخاص الذين تم الوصول إليهم بالمساعدات بحسب القطاع / المجموعة القطاعية متدنيًا جراء نقص التمويل الحاد، كما حصل أكثر من 9.3 ملايين شخص على خدمات المياه والصرف الصحي، وحظي أكثر من 574,620 شخصًا بخدمات الرعاية الصحية، وتلقى نحو نصف مليون شخص الدعم الغذائي.

3) **مؤشرات نتائج العمل المشترك بين برنامج الأغذية العالمي والبنك الدولي في اليمن:** أشار تقرير حالة التنفيذ والنتائج للبنك الدولي (2025) في مشروع الاستجابة للأمن الغذائي وتعزيز القدرة على الصمود في اليمن إلى الآتي:

أ. تمويل المشروع المشترك: خصص البنك الدولي 127 مليون دولار أمريكي لدعم مشروع مشترك مع برنامج الأغذية العالمي، يهدف إلى تعزيز الأمن الغذائي وسبل العيش الريفية في اليمن.

ب. أهداف المشروع: يركز المشروع على ثلاثة محاور رئيسة هي:

- تقديم دعم نقدي مقابل العمل للأسر الريفية.
- تحسين الإنتاجية الزراعية للأسر المستهدفة.
- تعزيز القدرة على الصمود في مواجهة الأزمات الإنسانية المتكررة.

ت. عدد المستفيدين: أسهم المشروع في تحسين الوضع الغذائي لما يقارب 2.16 مليون يمني من خلال توفير فرص العمل المؤقتة وتحسين الوصول إلى الغذاء.

ث. آليات الدعم:

- توزيع الدعم النقدي للأسر المتضررة لتأمين احتياجاتها الأساسية.
- تقديم مواد زراعية وأدوات لتحسين الإنتاجية الزراعية.
- تدريب المجتمعات المحلية على تقنيات الزراعة المستدامة وتعزيز صمودها الغذائي.
- **التحديات:** تواجه جهود المشروع معوقات عديدة، أبرزه
- القيود المفروضة على الوصول الإنساني بسبب الوضع الأمني والسياسي.
- صعوبات لوجستية في إيصال المساعدات إلى المناطق النائية.
- التحديات الإدارية والتنظيمية في تنسيق العمل بين الوكالات الدولية والمحلية.

ج. التقييم العام: بالرغم من التحديات، حقق المشروع نتائج إيجابية في تعزيز الأمن الغذائي للعديد من الأسر، واستمر التعاون بين البنك الدولي وبرنامج الأغذية العالمي لتوسيع نطاق الدعم وزيادة فعالية المساعدات الإنسانية. **مؤشرات المساعدات في مجال الأمن الغذائي والقدرة على الصمود:** أشار تقرير صادر عن اليونيسف حول الوضع الإنساني في اليمن لعام 2021 إلى عدد من الأنشطة التي أسهمت فيها مع عدد من المنظمات في تقديم المساعدات الإنسانية في اليمن، نعرض أبرزها على وفق المجالات التالية:

الاستجابة في مجال الصحة والتغذية:

حُصن 190,858 طفلًا ممن يتجاوز عمرهم السنة ضد الكوليرا بلغت نسبة التغطية 94%، ومن بين هؤلاء الأطفال تلقى 188,850 طفلًا جرعة ثانية، وتم الوصول إلى 2,008 أطفال وأخذوا الجرعة الأولى من لقاح الكوليرا الفموي (اليونيسف، 2021).

- رُحل 94 مليون دولار من مخصصات العام 2020 للاستفادة منها في العمل الإنساني خلال العام 2021، كما قامت اليونيسف بطلب الدعم المالي لتنفيذ أنشطة العمل الإنساني من أجل الأطفال، حيث حصلت حتى 28 فبراير 2021 على 11 مليون دولار أمريكي، وبذلك بلغ إجمالي الأموال المتوفرة 122 مليون دولار أمريكي، حيث وردت هذه التبرعات من اللجنة الكندية المعنية باليونيسف وحكومة سلوفينيا ووحدة المفوضية الأوروبية للمساعدات الإنسانية ومكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، وقدمت اليونيسف الدعم من خلال توفير الأدوية والمستلزمات الخاصة بالأمهات والمواليد والأطفال، وعلى وجه الخصوص واصلت دعم 64 منطقة لفرز المرضى من خلال شراء وتوفير معدات الحماية الشخصية، ودعم عملية التوجيه والإرشاد وإنشاء مناطق فرز المرضى، وشمل هذا الدعم أربع مناطق في أمانة العاصمة وذمار وعمران ومأرب، واستمرت اليونيسف وشركاؤها في دعم وتوسيع نطاق الإدارة المجتمعية المتكاملة

لبرنامج سوء التغذية في 209 مديريات التي حُددت في تحليل التصنيف المرحلي المتكامل لسوء التغذية، كما أُجري فحص لاكتشاف سوء التغذية لعدد 272,122 طفلًا دون الخامسة عن طريق إجراء جميع التدخلات، فكان من بينهم 18,638 طفلًا مصابًا بسوء التغذية الحاد الوخيم.

- **المياه والصرف الصحي والإصلاح البيئي:** عملت اليونيسف على ربط 15 تجمعا سكانيا غير رسمي للنازحين بإمدادات المياه العامة في مدينة مأرب والوادي، واستفادت منها 11,047أسرة نازحة تضم 66,282 شخصًا، وتم ضخ 812 مترًا مكعبًا من المياه المعقمة إلى مواقع النازحين خلال الفترة المشمولة بالتقرير، مما أتاح توزيع 17,5 لترًا للفرد في اليوم، ودعمت اليونيسف توفير إمدادات المياه الآمنة إلى مختلف مواقع النازحين من خلال نقلها عبر الشاحنات واختبار جودتها، وقد استفاد من هذا الدعم 1,800 نازح في محافظة ذمار، و6,164 نازحًا في محافظة عمران، و20,279 نازحًا في محافظة الجوف، و127,897 نازحًا في الحديدة، كما قدمت اليونيسف بالشراكة مع مؤسسة طيبة للتنمية الدعم لتوصيل المياه بالأنابيب من أنظمة شبكات المياه القائمة إلى التجمعات السكانية للنازحين في مراكز عديدة، استفاد منها 9,940 نازحًا، ودعمت بالشراكة مع ائتلاف الخير للإغاثة الإنسانية تركيب خزانين سعة كل منهما 4,000لتر لخدمة 780 فردًا في حضرموت، وتوزيع 3,788 مجموعة مستلزمات النظافة الصحية الاستهلاكية لعدد 26,516 نازحا يقيم داخل المجتمعات المضيفة في محافظات شبوة والمهرة وحضرموت.

حماية الطفل: قدمت اليونسف خدمات الدعم النفسي لعدد 36,803 أشخاص بمن فيهم أطفال 30,802 وكانت نسبة الفتيات منهم 51%، في حين كان عدد البالغين 6,001 وكانت نسبة النساء منهم 77% في 9محافظات يمنية، وذلك من خلال شبكة من المساحات الصديقة للطفل الثابتة والمتنقلة، كما واصلت اليونيسف تقديم الدعم لعمليات الإحالة وتقديم الخدمات الضرورية للأطفال بما في ذلك تسهيل الوصول إلى الخدمات المنقذة لحياة للأطفال الأكثر ضعفا، حيث استطاع مديرو الحالات المدربون تحديد 651 طفلًا وكانت نسبة الفتيات 32%، ممن هم بحاجة إلى خدمات حماية الطفل، ومن بين أولئك الأطفال تلقى 492 طفلًا خدمات أخرى.

المساعدات في مجال التعليم: واصلت اليونيسف استراتيجيات متعددة الجوانب لضمان استمرارية التعليم لجميع الأطفال في اليمن، وعقب اجتماعات رفيعة المستوى عقدت بين اليونيسف ووزارة التربية والتعليم في عدن وصنعاء بشأن الاتفاق على خطة العمل للفترة من 2021-2022، وعجّلت اليونيسف من وتيرة عملها لتنفيذ البرنامج للعام 2021 خلال الفترة المشمولة بالتقرير، حيث تم الانتهاء من الأعمال الإنشائية في 42 مدرسة في جميع أنحاء اليمن، يستفيد منها 13,671 طفلًا، وبعد الانتهاء من خطة الاستجابة الإنسانية للتعليم للعام 2021، استهدف شركاء العمل الإنساني

في مجال التعليم 5,5 ملايين طفل في سن الدراسة ممن هم في أمس الحاجة إلى الدعم، بما في ذلك 1,6 مليون طفل نازح و825,000 طفل من ذوي الإعاقة، وبهدف ضمان مشاركة جميع الشركاء، عقدت مجموعة العمل الإنساني في مجال التعليم ثلاثة اجتماعات تشاورية مع الشركاء الاستراتيجيين للأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية ووزارة التربية في كل من عدن وصنعاء.

الحماية والدمج الاجتماعي: استمرت المرحلة الثالثة من برنامج المساعدات النقدية في مديريات معين بأمانة العاصمة ومديريتي بني حشيش وجحانة بمحافظة صنعاء، وأُحيل 41,683 أسرة (بما في ذلك 10,270 فتى و9,454 فتاة) إلى خدمات مختلفة، ويكمن الهدف من هذا المشروع في تحقيق أقصى ما يمكن من الفوائد المتأتية من مشروع الحوالات النقدية الطارئ، وتقديم الدعم للأسر من أجل الحصول على الخدمات الاجتماعية في مجالات الصحة والتغذية والمياه والصرف الصحي والإصحاح البيئي وتسجيل المواليد الجدد

وفي إطار الاستجابة الإنسانية للأزمة في اليمن، يُعد برنامج المساعدات النقدية والإحالة (Cash and Referral Program) إحدى الآليات الفاعلة التي تعتمدها منظمات الأمم المتحدة والمنظمات الإنسانية لتقديم الدعم للأسر المتضررة، ويقوم هذا البرنامج على مبدأ مزدوج، يجمع بين تقديم مساعدات نقدية مباشرة للأسر المستفيدة، وربط هذه الأسر بخدمات اجتماعية أساسية.

وتُمنح المساعدات النقدية للأسر لتمكينها من تلبية احتياجاتها الأساسية، مثل: الغذاء والرعاية الصحية والتعليم، بما يعزز استقلاليتها وقدرتها على اتخاذ القرارات الملائمة لاحتياجاتها اليومية، أما جانب الإحالة فيهدف إلى ضمان وصول الأسر إلى خدمات مهمة، مثل: الصحة والتغذية والمياه والصرف الصحي والإصحاح البيئي، إضافة إلى تسجيل المواليد الجدد، مما يحقق تكاملًا بين الدعم المالي والخدمات الاجتماعية.

المبحث الرابع: معوقات تقديم المساعدات الإنسانية للمجتمع اليمني

على الرغم من المساعدات الإنسانية المتواصلة من الأمم المتحدة، أشار تقرير مشترك بين برنامج الأغذية العالمي والبنك الدولي (2022) إلى أن المعلومات الخاصة بالفترة ما بين يونيو وسبتمبر 2022 أظهرت التالي: أن هناك أكثر من 4.17 ملايين يمني يعانون من انعدام الأمن الغذائي ويتوقع أن يرتفع هذا العدد إلى 19 مليون شخص بحلول ديسمبر/كانون الأول 2022، كما تظل معدلات سوء التغذية بين النساء والأطفال في اليمن من بين أعلى المعدلات على مستوى العالم، حيث تحتاج 3.1 ملايين امرأة حامل أو مرضع و2.2 مليون طفل دون الخامسة إلى العلاج من سوء التغذية الحاد، كما تشير أحدث الأرقام المتوقعة في التحليل المتكامل للأمن الغذائي والتغذية الذي تصدره منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (الفاو) إلى زيادة نسبتها إلى 16% في حالات الإصابة بسوء التغذية وزيادة نسبتها إلى 22% في حالات الإصابة بسوء التغذية الحاد بين الأطفال دون سن الخامسة مقارنة بتقديرات العام الماضي، ويُعد ذلك أعلى رقم مسجل على الإطلاق في اليمن، ومن المتوقع

أن يعاني أكثر من مليون امرأة من الحوامل والمرضعات من سوء التغذية خلال 2021 في اليمن، وهذا يعني أن دور الأمم المتحدة في تقديم المساعدات الإنسانية للمجتمع اليمني كان ضعيفًا، وقد خلصت دراسة حديثة لبرنامج الأغذية العالمي والبنك الدولي (2022) إلى أن هناك معوقات عديدة

أعاقت تنفيذ خطط الاستجابة الإنسانية من المنظمات الدولية لمعالجة الوضع الإنساني في اليمن، نوجزها في التالي:

1)معوقات متعلقة ببيئة العمل وتنفيذ خطط الاستجابة:

انعدام الاستجابة السريعة من المانحين في تقديم المبالغ المرصودة لتنفيذ خطط الاستجابة الإنسانية في اليمن، الأمر الذي ينعكس على مسارات التنفيذ في مناطق الاحتياج، فتتضاعف معاناة السكان، ويُعزى عدم التزام المانحين بتعهداتهم تجاه اليمن إلى أسباب عديدة منها: أن لدى المؤسسات المالية والدول الداعمة لخطط الطوارئ شعورًا متعاظمًا بحصول عمليات فساد في الأموال لغياب الشفافية لدى بعض المسؤولين اليمنيين والداعمين لهم بالمنظمات الدولية، كما تسود مخاوف لدى المؤسسات والدول المانحة من ذهاب الأموال ووصولها إلى جماعات إرهابية معادية، مما يؤدي إلى توسع دائرة عدم الاستقرار في المنطقة (البقري، 2022، ص129).

وأشارت دراسة استقصائية لسارة فولستيك (2022) إلى أن المساعدات لا تصل حتى إلى الفئات الأكثر ضعفًا، كما أشارت إلى أنه كرست موارد غير مسبوقة لليمن، لتكون الاستجابة الثانية من حيث التمويل في العالم على مدى جزء كبير من العقد الأخير، لكن البلد ما يزال يفتقر إلى استجابة مناسبة أو مستدامة أو هادفة، وهناك ادعاءات بأن اليمن هي أكبر استجابة إنسانية في العالم، فهي الثانية من حيث التمويل رغم مزاعم الإهمال وعدم كفاية التمويل.

كما أشار تقرير للأمم المتحدة عام 2021 إلى أن البيانات توضح أن الوضع الإنساني في اليمن شديد الخطورة من حيث الحجم المطلق للأشخاص المتضررين، ولكنه نسبيًا أقل خطورة من حيث نسبة السكان المتأثرين والوفيات المدنية مقارنة ببعض النزاعات الكبرى الأخرى، مما يساعد على فهم فعالية الاستجابة الإنسانية وأسباب بعض أوجه القصور فيها.

ورغم ذلك، تمثل نقطة انطلاق للنظر إلى الاستجابة الإنسانية التي فشلت في أن تنطلق على أسس صلبة عام 2015 ولم تتعافَ بعد ذلك حتى تاريخه، فعند النظر إلى الاستجابة الإنسانية باليمن ضمن الاستجابات العالمية الأخرى، تظهر صورة أكثر دقة للإطار الإنساني اليمني مما يتلقاه العالم، فعند مقارنتها مع حالات الطوارئ الإنسانية الكبرى الأخرى في البلدان التي تشهد صراعات معقدة، وتحديدًا أفغانستان وسوريا وجنوب السودان، لا يبدو أن اليمن يستحق أن يوصف بأنه أسوأ أزمة إنسانية في العالم، حيث تشير المقارنات إلى أن عدد النازحين في اليمن أقل من عدد النازحين في ثلاث كوارث إنسانية كبرى أخرى في العالم (سوريا وجمهورية الكونغو الديمقراطية وأفغانستان)، وتُعد اليمن أكثر البلدان عددًا من حيث الأشخاص المحتاجين، إلا أن البلدان الأخرى هي أسوأ نسبيًا، ففي سوريا وجنوب السودان، على سبيل المثال، يُعد ثلاثة أرباع السكان من المحتاجين، كما أن

الاستجابة في اليمن تتضمن أقل عدد من الوفيات بين المدنيين الناتجة عن النزاع من بين بلدان المقارنة، حتى مع أخذ الوفيات بين المدنيين بسبب انهيار الدولة في الاعتبار (مثل: انهيار الأنظمة الصحية وشبكات المياه والكهرباء)، حيث لا يُقارن عدد الوفيات في اليمن بعدد القتلى المرتفع في سوريا وجنوب السودان (مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، 2021)

2) سليمات متعلقة بنقص التمويل والدعم المالي:

أشار تقرير جديد للأمم المتحدة عام 2022 إلى أن نقص التمويل يهدد بوقف المساعدات الإنسانية عن ملايين الأشخاص في اليمن، فقد حذر عاملون في المجال الإنساني من أن نقص التمويل يهدد بقطع المساعدات المنقذة لحياة ملايين الأشخاص المستضعفين في جميع أنحاء اليمن، وأشار نائب المتحدث باسم الأمم المتحدة خلال المؤتمر الصحفي في يوم الثلاثاء بتاريخ 13-3-2022، إلى تقليص أو إغلاق ما يقارب من ثلثي برامج المساعدات الرئيسة للأمم المتحدة بسبب فجوات التمويل، وأنه من المتوقع إجراء المزيد من التخفيضات في الأشهر المقبلة ما لم يتم الحصول على دعم إضافي على وجه السرعة (تقرير المركز الوطني للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، 2022).

كما أشار تقرير خطة الاستجابة الإنسانية للعام 2021 في اليمن إلى أن أي استجابة إنسانية يجب أن تستند إلى صورة واضحة ودقيقة للاحتياجات، وتُستمد من تقييمات الاحتياجات التي توجه تخصيص الموارد من أجل تنفيذ صحيح للاستجابة، لكن هذه الخطوة تعد مفقودة في اليمن، حيث لم تنفذ أي تقييمات للاحتياجات من بداية الاستجابة عام 2015، وبعد خمس سنوات مذ بدء الاستجابة، لم يكن ممكنًا استكمال 60% من جمع البيانات، حيث أقرت خطة الاستجابة الإنسانية لعام 2021 بعدم وجود بيانات شاملة على مستوى اليمن، وكانت البيانات المتاحة سيئة الجودة، وغالبًا ما جُمعت من قِبل السلطات التي تعد طرفًا في النزاع، ولديها مصالح خاصة في مقدار المساعدات المقدمة، ورغم احتمال التحيز الشديد لتلك البيانات، فإنها مقبولة ويُعتمد عليها، كما أن الغموض المحيط بكيفية جمع تلك البيانات، ومن قام بجمعها، يعوق التدقيق في الادعاءات المقدمة بناءً على بيانات خاطئة، وهو ما يسمح بالمبالغة في كمية ونوع الاحتياجات والمخاطر (الأمم المتحدة، خطة الاستجابة الإنسانية، 2021، ص11).

3)**معوقات متعلقة بالقيود الأمنية وصعوبة الوصول إلى الأماكن المستهدفة:** يُصور اليمن بأنه أحد أخطر الأماكن التي يعمل فيها موظفو الإغاثة، ولكن عند مقارنتها بجميع السياقات الإنسانية الأخرى، لا يأتي اليمن حتى بين الدول الخمس الأولى التي شهدت حوادث ضد موظفي الإغاثة، فقد أشار العاملون في المجال الإنساني إلى اعتبار اليمن أحد البلدان الأكثر أمانًا التي عملوا فيها على مر السنين، وأكدوا أن الإطار الأمني في اليمن يميل نحو التحصن من خلال إبقاء عمال وموظفي الإغاثة خلف مكاتبهم بدلًا من إرسالهم في مهمات ميدانية للحفاظ عليهم (سارة فولستيك، 2022، 76).

وأشار تقرير الأمم المتحدة للعام 2021 إلى أن إطار العمل الأمني وإجراءات التشغيل القياسية التي تمنع الاستجابة كان بسبب الافتقار إلى الإجراءات التشغيلية المناسبة في تمكين الاستجابة في اليمن، التي تتصف

بالبطء والترقيع وانعدام المساءلة، فبدلًا من أن تركز الاستجابة على الاستراتيجيات المجربة، مثل: اكتساب القبول من خلال الوجود والحضور، وتقديم استجابة جيدة وبناء الثقة، اقتصرت على وضع تدابير حماية زادت المسافة بين السكان والاستجابة، كما أن إجراءات التشغيل تعرقل تحركات القدرة على الاستجابة السريعة للأزمات بشكل كبير، والتحركات لا تعتمد فقط على وجود تصريح من السلطات على الأرض، بل على تصريح من قِبل الأمن التابع للأمم المتحدة، ورؤساء الوكالات داخل اليمن

4) معوقات متعلقة بغياب الاستقرار السياسي

من هذه المعوقات النزاع المسلح المتفاقم والعدوان على اليمن والحصار الذي تفرضه دول العدوان منذ شهر مارس عام 2015، إلى جانب عدم الاستقرار السياسي، نتيجة فشل الجهود الأممية والدولية في التوصل إلى حل سياسي بين أطراف النزاع في اليمن، إضافة إلى الأزمة الاقتصادية الناشئة، وارتفاع أسعار الوقود والغذاء، وارتفاع معدل البطالة، وأن أكثر من 22.2 مليون شخص في حاجة إلى المساعدة الإنسانية، إلى جانب نزوح 3 ملايين شخص تقريبًا، وهناك أكثر من 900,000 شخص عادوا إلى مناطق أصولهم منذ شهر ديسمبر عام 2017، كل هذه المعوقات حالت دون حصول وكالات الإغاثة على معلومات ديمغرافية شاملة ودقيقة تمكنها من تقديم المساعدات الإنسانية للمتضررين في المجتمع اليمني (صحيفة الواقع حالة طوارئ معقدة، ص4).

التوصيات

1. ضرورة زيادة التمويل المخصص لليمن من قبل الدول المانحة لضمان استمرارية برامج المساعدات الإنسانية، مع وضع آليات شفافة لمراقبة صرف الموارد لضمان وصولها إلى المستفيدين.
2. تطوير نظم دقيقة لجمع البيانات الديمغرافية والاحتياجات الإنسانية في جميع مناطق اليمن، بما يضمن تخصيص الموارد بشكل علمي وفعال على وفق الأولويات الحقيقية للمستفيدين.
3. تحسين التنسيق بين وكالات الأمم المتحدة والمنظمات المحلية والدولية لضمان توزيع فعال للمساعدات، وتقليل التكرار، والاستفادة المثلى من الموارد المتاحة.
4. اعتماد استراتيجيات عملية للحصول على قبول محلي وتسهيل وصول الفرق الإنسانية إلى المناطق المتضررة، مع توفير حماية مناسبة للعاملين لضمان استمرارية تقديم الخدمات
5. تعزيز نهج متعدد القطاعات يجمع بين المساعدات النقدية والخدمات الاجتماعية والصحية والتعليمية، مع دمج المجتمع المحلي في خطط الاستجابة لضمان استدامتها وتأثيرها الفعلي.
6. التأكيد على أهمية دعم جهود السلام والمصالحة الوطنية لتحقيق استقرار سياسي يقلل من تعقيد الأزمة الإنسانية، ويتيح بيئة مناسبة لتوسيع نطاق المساعدات وتحقيق أثر طويل الأمد.
7. وضع آليات رقابية واضحة تضمن الشفافية في تنفيذ برامج المساعدات الإنسانية، وتوفير

تقارير دورية عن الأداء والنتائج لضمان الثقة لدى المانحين والمستفيدين.

ثالثًا: المقترحات:

1. تكثيف جهود الدول المانحة والمنظمات الدولية لتوفير التمويل الكافي والمستدام، مع وضع آليات رقابية لضمان وصول الموارد إلى الفئات المستهدفة وتقليل مخاطر الفساد.

2. تنفيذ تقييمات دقيقة وشاملة قبل تصميم وتنفيذ برامج المساعدات، مع استخدام بيانات موضوعية وتقنيات حديثة مثل نظم المعلومات الجغرافية (GIS) لتحديد المناطق الأكثر تضررًا.

3. إزالة العقبات الأمنية والبيروقراطية أمام فرق الإغاثة لضمان وصول المساعدات إلى جميع المحتاجين، وتدريب الكوادر الإنسانية على إجراءات أمنية مرنة لضمان سلامتهم.

4. تحسين التعاون بين وكالات الأمم المتحدة والمنظمات المحلية والدولية، وإنشاء آلية مشتركة لتبادل المعلومات ومتابعة تنفيذ البرامج.

5. تعزيز الجهود الوطنية لتحقيق السلام والمصالحة لتخفيف النزاع وتحسين بيئة العمل الإنساني، مع التركيز على إعادة بناء شبكات الدعم الاجتماعي.

6. وضع نظام رقابي داخلي وخارجي لمتابعة توزيع المساعدات وقياس أثرها، مع نشر تقارير دورية للمجتمع والدول المانحة.

7. إعطاء الأولوية للأطفال والنساء وكبار السن والنازحين والمجتمعات المهمشة، مع توفير الدعم النفسي والاجتماعي بالتوازي مع المساعدات المادية.

8. تدريب الكوادر المحلية على إدارة وتنفيذ برامج المساعدات لضمان استمراريتها، ودعم الشراكات مع منظمات المجتمع المدني لتعزيز التغطية وزيادة التأثير الإيجابي

قائمة المصادر والمراجع

أولاً: المراجع باللغة العربية:

[1] سائد أبو عدوان. (2013). دور منظمات المجتمع المدني الفلسطيني في تعزيز التنمية البشرية (الضفة الغربية كحالة دراسة). **رسالة ماجستير غير منشورة**، التخطيط والتنمية السياسية، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين.

[2] عبد الهلول، إسماعيل ومحيسن، عون عوض. (2018). المساندة الاجتماعية وعلاقتها بالرضا عن الحياة والصلابة النفسية لدى المرأة الفلسطينية فاقدة الزوج. تم الاطلاع عليها بتاريخ 2023/1/2 من خلال الرابط التالي: https://www.researchgate.net/publication.

[3] فولستيك، سارة. (2022). عندما تنحرف المساعدات عن مسارها: كيف تفشل الاستجابة الإنسانية الدولية في اليمن، مركز الدراسات الاستراتيجية.

[4] البقري، عبد الحميد محمد عامر. (2022). دور الأمم المتحدة في الأزمة اليمنية 2011 – 2020. المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، برلين، ألمانيا.

[5] بوفاتح بوبكر وبوزيداوي عبد الحق. (2020). دور ونشاط منظمة الأمم المتحدة في سبيل

حماية اللاجئين: دراسة حالة اللاجئين الصحراويين في الجزائر. **رسالة ماجستير غير منشورة**، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة زيان عاشور، الجلفة

[6] الحسني، أحمد محمد عبد الله. (2017). قرارات مجلس الأمن ودورها في حل الأزمة اليمنية. أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة سيدي محمدان عبد الله، مختبر الدراسات السياسية والعلاقات الدولية، المملكة المغربية.

[7] الذهب، جابر ناصر. (2016). دور الأمم المتحدة في حل الأزمة اليمنية للفترة من (2011-2016). رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة نايف للعلوم الأمنية، كلية العلوم الاستراتيجية.

[8] عمر، سدي. (2010). دور منظمة الأمم المتحدة في الحد من جريمة العدوان. رسالة ماجستير غير منشورة، فرع القانون الدولي والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر – بن يوسف بن خدة، كلية الحقوق، بن عكنون.

[9] السمو، صابرين. (2016). مفهوم هيئة الأمم المتحدة. مقال منشور، تم الاطلاع عليه بتاريخ 2023/1/13 من خلال الرابط التالي: https://mawdoo3.com/index.php?title=.

[10] الأمم المتحدة: معلومات وحقائق. مقال منشور، تم الاطلاع عليه بتاريخ 2023/1/12 من خلال الرابط التالي: https://www.ibelivimeisci.com/.

[11] الأمم المتحدة: معلومات وحقائق. مقال منشور، تم الاطلاع عليه بتاريخ 2023/1/12 من خلال الرابط التالي: https://www.ibelivimeisci.com/.

[12] الأمم المتحدة. **خطة الاستجابة الإنسانية 2021 لليمن**. مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية باليمن.

[13] التقرير العالمي لعام 2021 عن أزمات الغذاء. تحليل مشترك لاتخاذ قرارات أفضل. شبكة معلومات الأمن الغذائي، 5 مايو/أيار 2021، ص 17، تم استرجاعه من خلال الرابط التالي: https://www.wfp.org/publications/global-report-food-crises-2021.

[14] تقرير منظمة الفاو. (2020). **حول التقرير العالمي عن أزمات الغذاء العالمي**.

[15] منظمة الأغذية والزراعة (الفاو). (2022). تم الاطلاع عليه بتاريخ 2023/1/11 من خلال الرابط التالي: http://reliefweb.int/sites/reliefweb.int/files/resources/wfp291809_0.pdf.

[16] تقرير البنك الدولي، قطاع الممارسات العالمية للفقر والإنصاف، وقطاع الممارسات العالمية للاقتصاد الكلي والتجارة والاستثمار، **حول أزمات الغذاء العالمي**، 2022.

[17] القاسم، محمد حسين علي. (2022). **الأزمة اليمنية أسبابها وأبعادها 2015-2020**. المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، برلين، ألمانيا.

[18] إليانا، فافاري ومايكل، جيجر وسيدهارث، كريشناسوامي وشاراد، تاندون. (2021). **أزمة الأمن الغذائي في اليمن 2020**. مركز الدراسات الاستراتيجية.

[19] بيان صحفي مشترك لمنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، وبرنامج الأغذية العالمي، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، الجوع الحاد يبلغ مستويات لم يسبق لها مثيل في ظل شحّ التمويل. تم الاطلاع عليه من خلال الرابط: https://www.fao.org/newsroom/datial/yemen.

[20] البنك الدولي، قطاع الصحة في اليمن، مذكرات سياسية، 2021. تم استرجاعه من خلال الرابط التالي: https://www. albankaldawli. org/ar/country/yemen/publication

[21] تقرير برنامج الغذاء العالمي، الأمم المتحدة، 2019. تم الاطلاع عليه بتاريخ 2023/1/9 من خلال الرابط التالي: **https://ar. wfp. org/coumtries/yemen-ar**.

[22] تقرير المجلس الدنماركي للاجئين ومجموعة الحماية، **الاستبعاد من المساعدات الإنسانية في اليمن**، 20 نوفمبر/تشرين الثاني، 2020م.

[23] ضيف الله، ألطاف حمود. (2022). دور الدبلوماسية اليمنية في معالجة الوضع الإنساني الداخلي خلال الفترة من 2011 وحتى 2017، **رسالة ماجستير غير منشورة**، الأكاديمية اليمنية للدراسات العليا، اليمن.

[24] عثمان، عادل حمزة. **(2006). الأمم المتحدة والموقف من عمليات التدخل الإنساني: دراسة سياسية قانونية**. مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد.

[25] عبد الكريم، علاء عبد الحميد. (2018). دور الأمم المتحدة في تسوية الأزمة السورية، ط1. **مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية**.

[26] العمامرة، أمين. (2020). دور الأمين العام لهيئة للأمم المتحدة في تفعيل الوسائل السياسية لحل النزاعات سلميًا. **مجلة العلوم القانونية والسياسية**، جامعة بسكرة، الجزائر، المجلد (11)، العدد (1).

[27] غانم، عبد الكريم. (2016). الوعي السياسي في المجتمع اليمني. **المركز العربي للأبحاث والدراسات السياسية**، بيروت.

[28] القنطري، أبو القاسم علي. (2017). دور المنظمات الدولية في حل الأزمة الإنسانية بليبيا. **ورقة مقدمة في ندوة: النازحون في ليبيا - تحديات وحلول**، طرابلس، ليبيا.

[29] مايكل، جيجر وشاراد، تاندون. (2021). تقرير ملخص لأزمة الأمن الغذائي لعام 2020 وانعكاساتها على المساعدات الإنسانية والإنمائية. يلخص هذا التقرير ما قام به برنامج الأغذية العالمي والبنك الدولي من عمل مشترك في مجال الأمن الغذائي. تم الاطلاع عليه بتاريخ 2023/1/12 من خلال الرابط **التالي**: **https://sanaacemter.org/reports/humanitarian-aid**

[30] المركز الوطني للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية. (2021). **كيف تفشل الاستجابة الإنسانية في اليمن**. تم الاطلاع عليه بتاريخ 2023/1/12 من خلال الرابط التالي: **https://sanaacemter. org/reports/humanitarian-aid**

[31] المصري، نايف. (2011). قلق المستقبل وعلاقته بكل من فاعلية الذات ومستوى الطموح الأكاديمي لدى عينة من طلاب جامعة الأزهر. **رسالة ماجستير غير منشورة**، جامعة الأزهر.

[32] وزارة التخطيط والتعاون الدولي، قطاع الدراسات والتوقعات الاقتصادية. (2022). سوء التغذية تهدد المستقبل... رأس المال البشري في اليمن، **مجلة المستجدات الاقتصادية والاجتماعية في اليمن**، هذا الإصدار بدعم من المكتب القطري لمنظمة اليونيسف، العدد (69).

[33] اليونيسيف. (2021). **تقرير الوضع الإنساني**. المكتب القُطري - اليمن، الفترة المشمولة بالتقرير 1-28.

[34] اليونيسف. (2021). **تقرير الحالة الإنسانية في اليمن**. صندوق الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف) **(UNICEF). Retrieved from:** https://www.unicef.org/mena/documents/yemen-humanitarian-situation-report-30-november-2021.

[35] البنك الدولي. (2025). **مشروع الاستجابة للأمن الغذائي وتعزيز القدرة على الصمود في اليمن: تقرير حالة التنفيذ والنتائج للبنك الدولي**. تم الاسترجاع من الرابط التالي:

https://documents1. worldbank. org/curated/en/099070225115513294 /pdf/P176129-3c724f81-7ece-486d- .bee2-e4c195901f9f. pdf

[36] فولستيك، سارة. (2022). عندما تنحرف المساعدات عن مسارها: كيف تفشل الاستجابة الإنسانية الدولية في اليمن، مركز صنعاء للدراسات الاستراتيجية. تم الاسترجاع من الرابط التالي: https://sanaacenter. .org/ar/reports/humanitarian-aid

ثانياً: المراجع باللغة الانجليزية

[1] Shankao Hisham, the role of the United Nations organization is affected by international accords, African journal of political sciences, volume (1) issue (2), dec 2012 DOI: https://doi. org/10. 35788/ajps. v1i2, Available online at: https://www.maspolitiques.com/ojs/index.php/ajps/article/view/46.

[2] Yemen - State of Food Insecurity in Yemen based on the Emergency Food Security and Nutrition Assessment (EFSNA), April 2017.